

أمر رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٣
بفرض الحراسة على فندق سيبل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن
التنظيم السياسي لمطبات الدولة العليا ؛
وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ باستمرار إعلان حالة الطوارئ ؛
وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - نفرض الحراسة على فندق سيبل بمدينة الاسكندرية .
مادة ٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره
تحريراً في ١٤ شوال سنة ١٢٨٢ (١٠ مارس سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

أمر رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٣

بفرض الحراسة على أموال وممتلكات السيد / مرقس حسب الله
عبد النور ، وعلى الشركة العامة للنقل بالسيارات ، وعلى أموال
وممتلكات جميع الشركاء في تلك الشركة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى الأمر الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ ، باستمرار إعلان حالة
الطوارئ ؛
وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - نفرض الحراسة على أموال وممتلكات السيد / مرقس
حسب الله عبد النور (الشريك المتضامن في شركة كوثر لياحة الغازية تحت
الحراسة) وعلى الشركة العامة للنقل بالسيارات المملوكة للسيد المذكور ، وعلى
أموال وممتلكات جميع الشركاء في تلك الشركة .

مادة ٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريراً في ١٤ شوال سنة ١٢٨٢ (١٠ مارس سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تستثنى هيئة صندوق توفير البريد من أحكام المادة الثالثة
من القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٢٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٦٣

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج في ميزانية المؤسسة المصرية العامة
للسياحة والفنادق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية المؤسسة
المصرية العامة للسياحة والفنادق للسنة المالية ١٩٦٣ / ٦٢ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٦٢ بربط الميزانية العامة
للخدمات للسنة المالية ١٩٦٣ / ٦٢ ؛
وموافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يفتح في الميزانية العامة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٣ / ٦٢ اعتماد
إضافي قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج يدرج تحت قسم جديد برقم ٤٠ بعنوان
(مساهمة الحكومة في رؤوس أموال شركات القطاع العام) وذلك
لمواجهة مساهمة الحكومة في زيادة رؤوس أموال الشركات التابعة
للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .

على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية المذكورة .

مادة ٢ - تراد استخدامات ميزانية المؤسسة المصرية العامة للسياحة
والفنادق للسنة المالية ١٩٦٣ / ٦٢ باب ٢ - مصروفات تحويلية بمبلغ
٢,٠٠٠,٠٠٠ ج (مليونين من الجنيهات) للفرض سالف الذكر كما
تراد موارد ميزانية المؤسسة باب ٥ (موارد أخرى) بهذا القدر .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٢٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر